تقديم

تدهور الأراضي مفهوم يقع في إطار علاقة المجتمع بالأرض التي يعيش عليها ويمارس نشاطه في حدودها. الأرض هي النظام البيئي الذي يشمل في حيزه: التربة والمياه والنبات والحيوان، ونشاط الناس، والعمليات البيئية التي تربط هذه العناصر جميعا وتحقق التكامل بينها. تدهور الأرض هو خلل تتدني به قدرة الأرض علي إنتاج ما يحتاجه ويتوقعه المجتمع الذي يعتمد في معاشه على عطاء هذا النظام البيئي. فإذا كانت الأرض في إقليم جاف قليل المطر، سمينا تدهور الأرض بالتصحر.

دخلت قضايا التصحر ونوبات الجفاف في جدول الاهتمام العالمي عندما أصابت منطقة الساحل الأفريقي (دول غرب أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء) نوبة جفاف عام ١٩٦٨ امتدت عدة سنوات، ثم اتسع مداها الجغرافي إلى سائر الإقليم الإفريقي جنوب الصحراء والممتد من المحيط الأطلسي إلى القرن الأفريقي، واتصل مداه الزماني حتى ١٩٨٤. سبب ذلك دمارا بالغا، وتدفقت موارد الغوث من الدول والهيئات الخيرية سعيا للإنقاذ، وأنشأت الأمم المتحدة مكتبا لعون الأقطار المنكوبة. في عام ١٩٧٤ قررت الأمم المتحدة (الجمعية العامة) عقد مؤتمر دولي لتناول قضايا التصحر ولوضع خطة عمل لدرء أضرارها. عقد مؤتمر الأمم المتحدة عن التصحر عام ١٩٧٧ في نيروبي (كينيا)، ومنذ ذلك الحين بقيت قضية التصحر على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة والبرامج الدولية والمؤسسات المالية الدولية حتى الآن.

الكتاب يشرح هذا التاريخ الممتد على مدي ٤٠ سنة في مساع دولية كثيفة ودءوبة للتصدي لهذا التدهور البيئي الذي يحرم ملايين البشر، في القارات جميعا وفي القارة الأفريقية خاصة، من الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها معاشهم، حتى ليضطروا – هربا من الموت – للهجرة عبر حدود البلاد ليكون منهم الملايين من "لاجئي البيئة".

يؤرخ المؤلف – الأستاذ الدكتور صلاح طاحون – في أناة ودقة المساعي الدولية في هذا المجال، والتي بدأت بمؤتمر الأمم المتحدة عن التصحر (١٩٧٧) وما وضعه من خطة العمل الدولية لمكافحة التصحر، واتصل الأمر حتى كانت الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر التي تمت صياغتها عام ١٩٩٤ وأصبحت نافذة عام ١٩٩٧. يصف الكتاب العمل المضني الذي قامت به اللجنة الدولية الحكومية لوضع الاتفاقية، ودورات انعقادها ومجمل مناقشاتها التي اتصلت على مدي خمس سنوات (١٩٩٢ – ١٩٩٧)، ثم اتصلت المناقشات والمجادلات في دورات انعقاد الأطراف (الدول التي صدقت على الاتفاقية)، عقد المؤتمر الأول في روما – سبتمبر/ أكتوبر ١٩٩٧. شارك المؤلف في كثير من هذه المساعي مشاركة اليقظين الفاعلين، شارك وهو يحمل في صدره أمر وطنه وصالحه وسبل إفادته من هذا الجهد الدولي، وسرد التاريخ بإضاءات كاشفة، ونقل هذا للقارئ في لغة جلية.

في هذا السرد الذي امتد من الباب الثاني حتى الباب السادس في الكتاب تحليل علمي رصين لتوجهات المفاوضين والجدل المضني بين الفقراء المحتاجين إلي العون المالي والفني الذي يمكنهم من درء غوائل التصحر عن مجتمعاتهم، وبين الأغنياء وعندهم أموال العون وفنون العلوم والتقنية. في هذا السرد شرح للعلاقات بين دول الشمال ودول الجنوب، وفيه دروس في علوم التفاوض الدولي. المفاوضات الدولية لا تقوم على البصر والمنطق والحق وتوخي الحيز، إنما تقوم علي المصالح الآنية والآتية، المفاوض في الحلبة يتكلم

بوحي سياسة بلده وفي الحدود التي رسمت له قبل أن يغادر عاصمة بلاده. الفصول المتوالية تشرح وتحلل توجه المفاوضين وفيها دروس ينبغي أن يستوعبها كل من يمثل بلده في حلبة تفاوض دولية.

البابان السابع والثامن يرصدان جهود مصر في تنفيذ التزاماتها في البرامج والاتفاقيات الدولية المعنية بقضايا التصحر ونوبات الجفاف. كان المناط في أول الأمر في مؤسسة البيئة (جهاز شئون البيئة ووزارة الدولة لشئون البيئة) على نحو ما يفصل الباب السابع، ثم انتقل المناط إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (مركز بحوث الصحراء جهة مرجعية). في الحالين بذلت جهود وتمت برامج للتوعية والتدريب، ومساع لوضع خطة وطنية لمكافحة التصحر. ولكن مصر لم تستكمل إفادتها من الموارد المالية المتاحة لتطبيقات الاتفاقية، ولم تستكمل برامج عونها الفني لدول القارة الأفريقية، وهي قادرة على الكثير ولكنها بذلت القليل وسبقتها إلى هذا المضمار دول أخري.

البابان التاسع والعاشر يتناولان تاريخ الزراعة في مصر منذ تجمعت أشتات الناس المتناثرة في ربوع البراري (أصبحت الآن صحاري) إلى وادي النيل حيث بدأت الزراعة المروية والاستقرار وبزوغ الحضارة (العصر الفرعوني)، وكانت مراحل ضبط النهر وتنمية الزراعة والدخول إلى عصر الزراعة الكثيفة بفضل تطبيقات العلوم والتكنولوجيا المتقدمة. ثم مساعي الخروج من الحيز المعمور المحدود إلى فسحات الحيز الوطني بالمشروعات القومية الكبرى. الباب العاشر يتناول هذه المشروعات بالتحليل العلمي مستخلصا الدروس المستفادة، مبينا القواعد التي يهتدي بها ليكون الفلاح حصيلة كل جهد وطني. كذلك يتناول الباب العاشر عددا من الاجتهادات والأحلام التي طرحها علماء مصريون من ذوي الفضل والبصيرة.

يختم المؤلف كتابه النفيس بالباب الحادي عشر، إطلالة علي المستقبل، ومقترحات لإعادة رسم خريطة مصر من خريطة التقسيم الإداري (الحالية) إلى خريطة التقسيم التنموي الذي يجعل من أرض مصر الواسعة (مليون كيلو متر مربع) أجزاء يضم كل جزء عناصر للتنمية المتكاملة التي تحقق الإفادة من الموارد والإمكانات جميعا. أوضحت لنا تجارب السنوات الأخيرة أن الحيز المكاني واحد من أهم الموارد المتاحة في الصحاري، على هذا الحيز أقيمت المدن الجديدة وقري الظهير الصحراوي. التقسيم الذي يقترحه المؤلف استكمال لمقترحات الأقاليم التخطيطية التي سبق طرحها، ولكن الأفكار الجديدة كثيرا ما تقصر أمام القديم الراسخ.

هذا كتاب فريد، يطوف بموضوعات تبدو متنوعة، ولكنها متنوعة من حيث المدى الجغرافي: المحلي – الإقليمي – العالمي، وهي جميعا روافد تصب في حيز قضية كبري هي علاقة المجتمعات بالأراضي، وهي علاقة تتجه في بعض الأحوال إلى الاستنزاف والاستغلال الباهظ الذي يتجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء، فيكون تدهور الأرض والتصحر. يعدد الكتاب المساعي الوطنية والدولية للإصحاح والتوجه إلى التنمية المستديمة التي تقوم على العلم وتراعي حقوق الأجيال.

سيجد المشغولون بأمور المفاوضات الدولية، وخاصة مفاوضات برامج العون الدولي دروسا مستفادة. وسيجد المشغولون بقضايا تنمية الأرض ومواردها تنمية رشيدة مستديمة دروسا مستفادة. وسيجد فيه الحالمون بمصر المستقبل أفكارا تستحق التأمل والتمعن. وسيجد فيه طلاب العلم في مجالات التنمية الزاد الثري.

محمد عبد الفتاح القصاص

نوفمبر ٢٠٠٨

obeikandl.com

ملخص تنفيذى

التصحر في أبسط معانيه هو تدهور إنتاجية الأراضي والمياه والنبات والحيوان. ويكون التدهور إما كميا أو نوعيا بمسببات طبيعية أو بشرية غالبا ما تكون تدريجية المفعول، ولكن عواقبها تتجاوز المستويات المحلية للمستويات الوطنية وربما الإقليمية والعالمية. ومن هنا تتضمن عمليات مكافحة التصحر في أبسط معانيها المحافظة على الموارد الأرضية والمائية والنباتية والحيوانية، وترشيد استخداماتها، والتوفيق بين متطلبات مختلف القطاعات من هذه الموارد طبقا لسياسة وطنية يتوافق عليها الجميع في إطار خطة التنمية العامة للدولة. والأهداف المرجوة متعددة التوجهات تتضمن صيانة الموارد الطبيعية، وتوفير قدر من الأمن الغذائي للمجتمع، ودعم التنمية بالتكامل المؤسسي بين قطاعات الزراعة والتعدين والإسكان والصناعة والخدمات وغيرها، وتنويع فرص العمل ومصادر الدخل في المناطق الريفية فتنخفض معدلات الفقر وتقل معدلات الهجرة العشوائية للمدن. وعلى المستوى الدولي تستهدف عمليات مكافحة التصحر تأكيد وتمجيد التعاون الإقليمي والعالمي سعيا ليكون الإنسان في عون أخيه الإنسان عند الحاجة.

ويتناول هذا الكتاب موضوع التصحر محكوما بعدة شروط مرجعية. الأول هو الإيجاز قدر المستطاع، لتتاح قراءته في حدود ما يستطيع معظم الناس استقطاعه من وقتهم للقراءة، في أيام عز فيها الوقت وتعددت فيها التزامات ومغريات استهلاكه. والشرط الثاني أن يحتوي الكتاب على أقل قدر من المفردات والمصطلحات العلمية المفرطة في التخصص، والحد الأدنى من الأرقام والإحصائيات التفصيلية، باعتباره كتابا عاما لقضية عامة تخص مجالا مشتركا للمهتمين بالبيئة والتنمية المستدامة والاتفاقيات الدولية واستعمالات الأراضي والمياه لمختلف الأغراض.

والشرط الثالث هو سرد طرف من تفاصيل مفاوضات دولية طـوال عـدة مراحل، بدأت بمرحلة تجهيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ثم مرحلـة إعدادها للتنفيذ عالميا، ثم مرحلة تنفيذها في مصر لمقابلة التزامات دوليـة مـن جهة والاستفادة من فرص متاحة من جهة أخرى. والهدف من ذلك هو تأكيد أن المفاوضات الدولية تتطلب تنسيقا وطنيا يشابه في نسخة مصغرة ما تتكفل الدولة به أثناء الحرب. والشرط الرابع ترابط أجزاء الكتاب، لتتبدى فيـه اسـتمرارية بنائية، حيث يكون كل باب بمثابة تقديم للباب الذي يليه، ويكون الباب الأخير هو خاتمة الكتاب وقمته.

ويؤكد الكتاب في عدة مواقع أن مصر تحظى بمرتبة عالية فـي السـاحة الدولية عندما يأتي الحديث عن التصحر. ويرجع التميز لعدة أسباب منها ما هو شخصي ومنها ما هو موضوعي. فعلى الجانب الشخصي فإن "مبتـدع" كلمـة التصحر في كل من اللغتين العربية والإنجليزية هو العـالم المـصري الجليـل الدكتور محمد عبد الفتاح القصاص، إضافة إلى دوره المتميز في إعداد اتفاقيـة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وعلى الجانب الموضـوعي يختـزن التـراث المعرفي المصري قدرا هائلا من الخبرات المتراكمة لقواعد وحكم اسـتعمالات الأراضي والمياه، منذ عهد الفراعنة مرورا إلى مصر محمـد علـي ومـصر عبدالناصر. وقد استنبطت هذه الخبرات ما يكفي من أساليب لضبط واسـتعمال مياه النيل، وحصاد مياه الأمطار فـي السـاحل الـشمالي الغربـي، وصـيانة واستصلاح الأراضي، وتجويد عمليات فلاحة الأرض. وهيأت تلـك الخبـرات للمصريين القدامى والمحدثين إقامة نظم إنتاجية مستقرة، في إطار أنماط علاقات اجتماعية تتسق مع مفهوم عصرها. والتأويل الصحيح للخبرات المصرية يثبـت أن المصريين القدامى مارسوا ما يعرف في أدبيات العصر الحـديث بمكافحـة

التصحر بالعرف والتقاليد المتوارثة، وأن المصريين الأحدثين يمارسون مكافحة التصحر بمزيج من خبرة الأقدمين المحسنة بمبادئ وآليات العلم الحديث.

ويبدأ الكتاب بعموميات تتناول التصحر، باعتباره تدهور الأراضي الزراعية وأراضي المراعي في المناطق الجافة. وعندما لا تفي مستويات الغذاء المتاحة باحتياجات الناس تتزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، وتتولد ضغوط اجتماعية تنحرف باستعمالات الأراضي بعيداً عن الاستعمال الرشيد كتجريف الأرض الزراعية وإقامة المباني عليها. ومن المستجدات الطبيعية زيادة حدة التغيرات المناخية، وما يصاحبها من تصاعد حدة الأحداث المناخية القصوى من فيضانات مدمرة وجفاف مهلك، وفي كلا الحالتين تقل معدلات انتاج الغذاء، والضحية الأولى في معظم الأحوال هم سكان المناطق الريفية الذين يقاسون من التهميش في معظم الدول النامية.

ويتطرق الباب الثاني إلى بدايات الجهود الدولية المؤسسية لمكافحة التصحر، ممثلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر عام ١٩٧٧، الذي شارك فيه آلاف العلماء من كافة التخصصات، وانتهى بمجموعة رائعة من التوصيات العلمية. وتبين فيما بعد أن إنجاز المؤتمر على أرض الواقع كان متواضعا لأن المؤسسات والدول المانحة لم تأخذ توصياته بجدية واجبة. وكان على الدول النامية المتأثرة بالتصحر خاصة الدول الأفريقية أن تنتظر حتى ينعقد مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢، لتطالب باتفاقية دولية ملزمة، لتتوازى مع اتفاقيتي التغير المناخي والتنوع البيولوجي اللتين أصدرهما المؤتمر. وقد استجاب المؤتمر لهذا الطلب، وتشكلت لجنة حكومية دولية خولت بإعداد نصوص اتفاقية لمكافحة التصحر تحت مظلة الأمم المتحدة.

ويتناول الباب الثالث مفاوضات إعداد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وهي بالأساس ثلاثية الأوجه. الأول هو تحديد بناء تنظيمي للتفاوض ممثلا في اللجنة الحكومية الدولية المكونة من ممثلي الدول أعضاء الأمم المتحدة، وممثلين عن هيئات دولية ذات صلة منها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي ومنظمة الأرصاد العالمية وغيرها. والثاني هو تعظيم الكفاءة التفاوضية بالتفاوض على عدة مستويات. والثالث هو كيفية وصول آحاد الدول وتجمعاتها السياسية للتوافق حول موضوعات التفاوض، ويتم ذلك في النهاية محصلة مركبة للمكانة الدولية وتوافر المعلومات والمثابرة والصبر والقدرة على حشد الأنصار والمؤيدين لإقناع الآخر والتنازل عن شق معين لكسب شق آخر في المفاوضات.

ويتطرق الباب الرابع لالتزامات الأطراف نحو الاتفاقية وفرص استفادتهم منها. وتؤكد الالتزامات العامة أهمية التعاون إقليميا ودوليا في حماية البيئة وصون موارد الأراضي والمياه. وتلتزم الدول النامية بمكافحة التصحر ضمن الإطار العام للتنمية المستدامة، ويتم التنفيذ من خلال برنامج وطني يشارك فيه الأهالي المحليين والجمعيات التطوعية والمؤسسات العلمية والتنفيذية. ويقوم برنامج العمل على حسن استخدام الموارد الطبيعية. وتتنوع برامج العمل من دولة لأخرى باختلاف الخصوصيات والتوجهات والقدرات، مع وجود قاسم مشترك لجميع الحالات.

ويتضمن القاسم المشترك عدة جوانب منها خدمة أهالي المناطق الريفية والرعوية باعتبارهم شركاء في الوطن، وتخطيط عمليات الوقاية والصيانة والإنذار المبكر وإجراءات الطوارئ، وتنسيق جهود هيئات حكومية وغير حكومية ودول ومؤسسات مانحة في شراكة يستفيد منها الجميع، وتوفيق

متطلبات مستعملي الأراضي تهئ الأرض المناسبة للقطاع المناسب. كما تلتزم الدول النامية بالمشاركة مع الدول المجاورة في برامج مشروعات للإدارة المستدامة للموارد عبر الحدود المشتركة، والتعاون الفني خاصة في مجالات الأرصاد الجوية ونظم الإنذار المبكر، وكذلك السياسات الخاصة بنظم إنتاج وتخزين وتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية والريفية.

وتلتزم الدول الغنية بتقديم الدعم للأطراف النامية المتأثرة بالتصحر، كما تلتزم بتقديم التكنولوجيا المناسبة والخبرات اللازمة لبناء ودعم القدرات المؤسسية الخاصة بمكافحة التصحر. ومصادر استفادة الدول النامية من الاتفاقية متعددة أولها موارد ذاتية حيث من المفترض أن يوجه قدر أكبر منها لمكافحة التصحر على طريق التنمية المستدامة. والمصدر الثاني هو معلومات وخبرات يتم تبادلها مع الآخرين. والمصدر الثالث هو معونات حالية ومعونات إضافية وعدت بها الأطراف المتقدمة حيث تحدد الاتفاقية استعمالها بدرجة أكبر من الكفاءة والرشاد.

وتتناول الأبواب الخامس والسادس والسابع بعض جوانب الاتفاقية حينما كانت وزارة الدولة لشئون البيئة هي الجهة المرجعية للاتفاقية، فتعرض إجراءات الإعداد ثم وقائع مؤتمرات الأطراف ثم بعض مقاربات إعداد البرنامج الوطني لمكافحة التصحر. وتوافقت الآراء فيما يخص لجنة العلم والتكنولوجيا على أن تكون اللجنة هي المؤسسة العلمية للاتفاقية، وتتشكل من ممثلين عن أطراف الاتفاقية، وتختص بحصر ومراجعة البحوث العلمية والخبرات والمعارف والتكنولوجيا المحلية، وأسس تقييم أولويات بحوث التصحر. وجرت مفاوضات ممتدة تتعلق بوثيقة قواعد وطرق العمل وتشمل واجبات ومسئولية السكرتارية الدائمة، وتسيير العمل أثناء الجلسات، والاقتراحات والتصويت وانتخاب هيئة المكتب، واللغات المستعملة في المؤتمر.

وكانت هناك أنشطة جانبية أثناء المؤتمرات تنوعت بين دول نامية تقدم العناصر الأساسية لبرامجها الوطنية لمكافحة التصحر، ودول متقدمة تعرض نتائج مشروعاتها في الدول النامية، وأنشطة تجارية قامت بها شركات خاصة تتعامل مع نقل وتخزين وتحلية المياه.

ومن المشاكل التي عانت منها الوفود المصرية المشاركة في مؤتمرات الأطراف عدم عضويه مصر في أي من المجموعات السياسية تحت الإقليمية في أفريقيا، خاصة في الشمال الأفريقي حيث اتحاد المغرب العربي يضم موريتانيا في الغرب مرورا إلى ليبيا في الشرق. وقد حاولت الوفود المصرية إيجاد نوع من التنسيق بين برنامج الاتحاد والبرنامج المصري. والمشروعات المؤهلة كنواه للتنسيق هي الحزام الأخضر للشمال الأفريقي، والتنمية المتكاملة للواحات، وتثبيت الكثبان الرملية في المناطق المتاخمة للصحاري، غير أن جميع المحاولات باءت بالفشل نتيجة لتعنت الأطراف المغاربية وتقاعس الجهود الدبلوماسية المصرية.

ويتناول الباب الثامن أمور الاتفاقية بعد انتقال مرجعيتها لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ومشاركة خبراء مركز بحوث الصحراء في تمثيل الجانب الفني للوفود المصرية في اجتماعات مؤتمرات الأطراف والهيئات المرتبطة بها وكذلك تقديم التقارير الوطنية. وتم إعداد البرنامج المصري لمكافحة التصحر في يونيو ٢٠٠٥، أي بعد أكثر من أربع سنوات من تحويل المرجعية المؤسسية للاتفاقية في مصر إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي من وزارة شئون البيئة بعد الشكوى من ضعف قدرتها التنسيقية.

ويمثل الجزء الفعال من وثيقة البرنامج المصري ثلاثة أجزاء يتضمن أولهما وصف مصر من حيث الموقع والمناخ والنظم الايكوزراعية والموارد

والحياة البرية والثروة السمكية والطاقة المتجددة، ونظم استعمالات الأراضي والإنتاج. ويشمل الجزء الثاني عمليات وجهود مكافحة التصحر التي تتمثل في تحسين الأراضي وصيانتها وتحسين المصارف والتشجير، ودلائل رصد التصحر، ومحددات وتيرة تنفيذ البرنامج الوطني. ويضم الجزء الثالث مشروعات تتضمن تقييم ومراقبة التصحر، وإدارة متكاملة للري، وتحسين الأراضي، وضبط تلوث الأراضي والمياه، واستعمال مياه الصرف الصحي في زراعة أشجار خشبية، وإدارة المراعي، واستعمالات الأراضي في الساحل الشمالي الغربي، والاستمطار، وتحسين قطعان الحيوانات، وتثبيت الكثبان الرملية.

ويتناول الباب التاسع بعض الدروس والتجارب المصرية لمكافحة التصحر في إطار السؤال الذي يطرحه بعض خبراء البيئة والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية والعلاقات الدولية وهو: هل استفادت مصر حقا من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؟ والإجابة الوافية على هذا السؤال قد تكون ملتبسة. فهناك جوانب مالية يتضح فيها أن مصر لم تستفد من الاتفاقية. وربما يعزى ذلك لتلكؤ دام نحو ثماني سنوات حتى انتهت من إعداد برنامجها الوطني في يونيو ٢٠٠٥، ضاع نصفها في وزارة شئون البيئة ونصفها الآخر في وزارة الزراعة. وهناك جوانب أدبية ومعنوية يتضح فيها أن مصر لم تستفد من الاتفاقية، ربما لتباعدها دبلوماسيا وبروتوكوليا عن ساحة الاتفاقية، وتركت الساحة لتفوز كل من إسرائيل وجنوب أفريقيا بنفوذ معنوي على معظم الدول الأفريقية تحت الصحراء الكبرى عن طريق مساعدات واهية تستطيع مصر بلا أعباء إضافية أن تقدم أفضل منها لتحتفظ بمقومات بعض عناصر القوة الناعمة التي تؤهلها للقيادة والنفوذ السياسي.

وهناك جوانب فكرية رسختها الاتفاقية، يتضح فيها أن مصر استفادت حيث بدأ بعض المفكرين ومتخذي القرار يستوعبون أهمية تكامل مجريات استعمال موارد الأراضي والمياه، وأصول وقواعد الإدارة الرشيدة، وتجاوز حدود الاستغلال الزراعي إلى استغلال الاتساع المكاني بكامل رقعته الجغرافية، ويرفضون مبدئيا أن يعيش المصريون حياتهم على نحو عشرة ملايين فدان تاركين ٢٣٠ مليون فدان يصرخ فيها العدم بالرغم مما فيها من مقومات الحياة.

ويتناول الباب العاشر مقاربات توسيع الحيز المعمور التي جرى تناولها مؤخرا. وتشترك مشروعات سيناء والساحل الشمالي الغربي وتوشكى في وقوعها خارج حدود الوادي والدلتا لتساهم في تعمير أجزاء طال هجرانها دون أسباب مانعة، وتنتشر جغرافيا لتغطي مناطق وأقاليم ظلت مهمشة زمنا طال أكثر مما ينبغي، وتتنوع فيها المعطيات الايكولوجية من نطاق البحر المتوسط معتدل المناخ في الشمال إلى النطاق المدارى شديد القارية في أقصى الجنوب. ومن الجوانب السلبية للمشروعات غياب ما اصطلح على تسميته في أدبيات الإدارة الحديثة بالإرادة السياسية، فيتباطأ أو يتعثر تنفيذ المشروع مع ظهور عقبات. والاعتماد على الزراعة التقليدية لإنتاج المواد الخام بالرغم من تدني عائدها الاقتصادي لوحدة المياه، ونظرتها إلى أقاليم التنمية نظرة منقطعة الصلة مع مصر الديموغرافية فيتم غالبا تنمية المكان دون تنمية الوطن.

ويستعرض الدكتور رشدي سعيد فكرة تحويل مصر النيلية إلى محمية كبرى، لتبقى روضة غناء تستخدم للزراعة المتقدمة، وإعداد مشروعٍ قوميٍ للخروج من وادي النيل تترشد فيه استخدامات أرض الدلتا ووادي النيل للزراعة وأرض الصحراء للتنمية الحضرية والصناعية. وليس لدي الدكتور رشدي سعيد أوهام فيما يخص صعوبة تنفيذ مقترحه ولذلك يوصي بإعداد قواعد دراسات حقلية.

ويتأسس ممر الباز للتنمية على إنشاء محور طولي يخترق الصحراء الغربية رأسيا من منطقة العلمين على شاطئ البحر المتوسط حتى الحدود الدولية مع السودان، مكونا مع وادي النيل مستطيلا أرضيا يتراوح عرضه بين ٥٠ إلى ٢٠٠ كيلومتر يتم فيه إقامة مشروعات تتكامل فيها أنشطة زراعية وتعدينية وسياحية. غير أن المشروع ينشع بعدة جوانب سلبية تقلل من جدواه الإستراتيجية. أولها التركيز بشكل ظاهر على التوسع في الزراعة التقليدية بالرغم من محدودية موارد المياه، وتدني العائد الاقتصادي لوحدة المياه في الزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى، بما يقلل في النهاية من قدرة المشروع على الاستدامة.

والأطروحة الرئيسية لهذا الكتاب تأتي في الباب الحادي عشر الذي يعرض رؤية جديدة لاستعمالات الأراضي في مصر تقوم على توسيع رقعة الحيز المعمور لتمتد جغرافيا بامتداد كامل مساحة الوطن، في تحد صريح لمفهوم مصر النيلية الذي ابتدعه الفراعنة. وللكتاب أطروحة منهجية منظومية مرنة مفتاحها إصحاح الحدود الحالية للمحافظات بضوابط اقتصادية وتشريعية ودستورية، هدفها تحويل ثقل الضغط الديموغرافي من عبء إلى إبداع، ووسيلتها توظيف مورد مصر الحاضر الغائب وهو اتساعها المكاني الكبير في التنمية المستدامة، ومنتجها النهائي مصر جديدة تتطابق خريطتها الديموغرافية مع خريطتها الجغرافية.

وليس لفرد أن يدعي القدرة على إنتاج خريطة مثالية لحدود محافظات مصر الجديدة، فذلك عمل كبير تنوء به هيئات ومؤسسات، ولكنه من اليسير أن يتفق الجميع على مبادئ حاكمة. أول المبادئ هو توسيع رقعة كل محافظة جديدة لتضم تنوعا من موارد طبيعية وموارد افتراضية تصلح كمدخلات لعمليات إنتاجية وخدمية متكاملة. وثاني المبادئ هو وجود قطاع نيلي وظهير صحراوي

فسيح لكل محافظة. والمبدأ الثالث هو امتداد حدود محافظات الوجه القبلي من البحر الأحمر شرقا حتى الحدود الليبية غربا. والمبدأ الرابع هو أنه ليس من المطلوب أن تكون الزراعة هي النشاط الاقتصادي القائد في أي من المحافظات الجديدة، بل قد تكون تالية أو حتى مساعدة في منظومات إنتاجية سنرجية مع الصناعة والتعدين والسياحة والمناطق الحرة طبقا لسيناريوهات ونماذج تحليل العوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واعتبارات الأمن القومي.

ولعل هذا الكتاب يستحث نخبة من المصريين فتقود ببصيرة زرقاء اليمامة وجسارة طارق بن زياد، جيلا كتب عليه القدر أن يكابد مشقة تخليق قسمات جغرافية جديدة في ربوع وطن شاسع الامتداد، استشرافا لموجة حضارية صاعدة تستحقها مصر بعد طول انتظار.

ويومها سوف يبدع المصريون المحدثون فصلا رائعا من وقائع استعمالات الأراضي، يتجاوز في تبعاته ماديا وحضاريا وتاريخيا ما أبدعه الآباء والأجداد منذ قديم الأزل.